محمد سليمان *

أذن من الطين وأخرى من العجين

الغول والعنقاء والخل الوفي ثلاث خرافات أو مستحيلات تراثية نعرفها ويتحدث عنها الجميع، وبوسعنا أن نضيف إليها مستحيلا رابعاً هو احتفاء الدولة بالكتاب وعلاج المرضى منهم على نفقتها، وهي التي أعلنت الحرب عليهم منذ زمن بعيد وتحلم دائما بالتخلص منهم بإلقائهم في النيل، أو إغراقهم في أعماق الإهمال واللامبالاة، أو ترحيلهم إلى جحيم السجون والمعتقلات بسبب إبداعهم ومواقفهم المناوئة والمعارضة وألسنتهم الطويلة التي يفضحون ويجلدون بها الفساد والاستبداد والتخلف.

لذلك اعتادت الدولة أن تستقبل نداءات الكتّاب المرضى واستغاثاتهم بأذن من طين وأخرى من العجين كما يقول رجل الشارع. واعتادت بمعسول الكلام أن تخدع وأن تسوِّف وتؤجل التدخل لكي تتيح للمرض فرصة الانتشار والتعاظم وتخليصها من كاتب لا تحبه بينما تلهث وتركض بأبواقها وحراسها والمدافعين عن سياساتها إلى أرقى المستشفيات الأوروبية والأميركية.

هذا التقاعس المخجل دفع بعض كتابنا في السنوات الأخيرة إلى توفير الوقت والجهد وماء الوجه والرحيل في صمت كما يرحل شرفاء الناس في القرى والمدن، ودفع البعض الآخر إلى توجيه النداءات إلى بعض المسؤولين العرب أو الأجانب؛ فعولج الشاعر محمد أبو دومة بعد تدخل خادم الحرمين الملك عبدالله في الرياض على نفقة الحكومة السعودية، وعولج المترجم خليل كلفت في روما على نفقة الحكومة الإيطالية،

ثم تدخل قبل أكثر من عام الشيخ سلطان القاسمي حاكم الشارقة وتبرع بمبلغ كبير «20 مليون جنية» لاتحاد الكتّاب المصري لدعم مشروع علاج المبدعين المصريين الذي يرعاه الاتحاد. وقد أثار هذا التبرع لغطا كبيرا في الصحف المصرية قبل عام ومعارك كلامية بين مرحبين به ممن رأوا فيه حلا لمعظم مشاكل اتحاد الكتّاب المالية ودعما لنشاطاته... ومعارضين اعتبروا هذا التبرع مدخلا للهيمنة على الاتحاد وتهديدا لاستقلاله. وبعد انتهاء المعركة ظن معظمنا أن الاتحاد أصبح قادرا على مساندة المرضى وعلاجهم بلا نداءات أو استغاثات.

إلى أن فوجئنا بمرض الروائي والقاص يوسف أبو ريه أحد أهم كتاب السبعينيات وحاجته الماسة إلى زرع كبد وعجز اتحاد الكتّاب عن مساندته بعد قيام وزارة المالية قبل عام بتجميد التبرع الكبير الذي قدمه حاكم الشارقة مشكورا إلى الاتحاد، لأن اللوائح لا تسمح بقبول تبرعات كبيرة. فعدنا إلى نقطة الصفر وإلى توجيه النداءات للدولة، مطالبين وزارة المالية بالإفراج عن التبرع الذي جمدته لإنقاذ الكاتب الذي صدرت له الروايات: تل الهوى- ليلة عرس- عطش الصبار- الجزيرة البيضاء- عاشق الحي، بالإضافة إلى مجموعاته القصصية ومنها: عكس الريح- طلل النار- الصخر العلي- شتاء العرب... وغيرها.

وينشغل أبو ريه في معظم أعماله بتجسيد عالم القرية المصرية وتوظيف الحكاية الخرافية والأسطورة والتراث الشعبي والعربي والفرعوني أحياناً، ساعيا إلى مواجهة الحاضر بالماضي والحدسي بالحسي والواقعي بالخيالي والأسطوري.

فهو يبدأ روايته «عاشق الحي» بهذه البداية السحرية: «كان دسوقي بدران يجلس على المائدة لتناول الغداء مع زوجته سميرة، دخل عليهما قط أسود غريب لم يكن أبدا من القطط التي تتردد على شقتهما، قفز غلى المائدة برشاقة وراح يحدق في العينين المكحولتين للمرأة الشابة، انتبه الزوج لهذا التحديق الدائم فقال له مستنكرا..إيه عجباك؟... خذها.

فاختفت المرأة في الحال وتلاشى الجسد الأسود للقط»...

لتبدأ بعد هذه البداية الرحلة الضبابية للزوج بحثا عن زوجته مخترقا عوالم الإنس والجن والحلم واليقظة والتاريخ واللامعقول، وهي الرحلة التي تشكل الرواية وتمنحها تميزها.

بلا موارد تقريبا يحاول اتحاد الكتاب مواصلة نشاطه ومساندة كتّابه، خصوصا المرضى منهم. والإصرار على تجميد تبرع حاكم الشارقة لا يعني سوى الرغبة في إيذاء الكتاب وإذلالهم ودفعهم إلى إراقة ماء الوجه وتوجيه النداءات والمناشدات للإفراج عن حقوقهم وآمل ألا تستقبل هذه النداءات كالعادة بأذن من الطين وأخرى من العجين.

* كاتب وشاعر مصري

د. عمار علي حسن *

قضية «الإصلاح» بين الشرق والغرب (2-4)

في كتابه «منهج الإصلاح الإسلامي في المجتمع» فصّل الإمام عبدالحليم محمود شيخ الأزهر الأسبق، من دون أن يذكر ذلك مباشرة، في تناول قضية الإصلاح كما يراها الإسلام، حيث انطلق من أن هناك دعوة دائمة إلى هذه العملية الإيجابية، وهناك من يعمل في سبيله، من أجل تحقيق النهضة، ليتناول العناصر التي يقوم عليها الإصلاح الإسلامي في الأسرة والمدرسة والجامعات والمجتمع الكبير، ويحددها من حيث الجوهر والمقدمات والثمار في العلم والعبادة والجهاد والرحمة.

وارتبطت قضية الإصلاح السياسي في الإسلام بتولية الأكفأ، تطبيقا للحديث النبوي الذي يقول فيه صلى الله عليه وسلم: «من ولي من أمر أمتي شيئا، فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح منه للمسلمين، فقد خان الله ورسوله». ومفهوم الصلاحية لدى أغلب الفقهاء يرتبط بالكفاءة، أي أن يتم الاستعمال في كل موضع أكفأ من يقدر عليه، ولعل ما جاد به ابن تيمية في هذا الشأن يكون مفيداً ووالاً، إذ يقر بأن الأصلح في كل ولاية بحسبها، فالقوي لإمارة الجند حتى لو كان فاسقا، فقوته للمسلمين وفسقه على نفسه، والتقي لإمامة الصلاة حتى لو كان ضعيفا، فتقواه للمسلمين وضعفه على نفسه.

وكانت فكرة الإصلاح محور اهتمام رواد النهضة الإسلامية الحديثة، خاصة لدى جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده، وقبلهما محمد بن عبدالوهاب، وهؤلاء هم رموز تيار لم ينقطع عطاؤه في تاريخ الإسلام الحديث والمعاصر، وهناك سمات أربع لفكر الإصلاح العربي الإسلامي: أولها أن فكر الإصلاح الذي نشأ عند العرب والمسلمين حديثا لم ينفك عن بنية المعرفة المجتمعية القائمة والمتجددة بعمقها وأغوارها، وثانيها أن هذا الفكر قد تشعب إلى شعبتين، إحداهما اعتمدت على الذات والموروث الثقافي، والأخرى انطلقت من موروثها لكنها تأثرت بما لدى الآخرين، أو بالوافد الثقافي، والثالثة أن هاتين الشعبتين لم يخرجا عن الخصوصية العربية في طبعها ونموذجها، رغم الاختلاف الظاهري بينهما.

أما الرابعة فإن حركة الإصلاح العربية لم تختلف عن نظيرتها الأوروبية فحسب، بل أيضا اختلفت عن حركة الإصلاح التي قامت بها طائفة العقليين من المصلحين الهنود، الذين كان همهم الأول منصرفا إلى الحركة الثقافية، وإلى التوفيق بين الإسلام ومطالب المدنية الأوروبية الحديثة، وإن كانت الحركتان قد اتفقتا على أن الإسلام دين عام وعالمي يناسب الناس كافة، ويلائم جميع العصور والثقافات.

وانصب جهد ابن عبدالوهاب على تخليص العقيدة الإسلامية مما شابها وخالطها وحاول أن يعكر صفوها، وإعادتها إلى أصلها الذي يكمن ويدور حول «التوحيد». وتطلب منه هذا أن يحارب البدع والطقوس الغريبة التي دخلت على المسلمين في زمن حكم العثمانيين، فلا أصنام ولا أوثان ولا عبادة آباء وأجداد ولا رجال دين أو أولياء. لكن هذا الإصلاح القائم على تصحيح العقيدة، قابله دفاع شديد وراسخ عن مبدأ الأخذ بالحديث والاعتماد عليه كليا مهما كانت درجة صحته، ضد نزعة بقية الفقهاء الآخذين بالرأي والاجتهاد.

أما الأفغاني فقد شغل نفسه بسبل النهوض بالواقع الاجتماعي للعالم الإسلامي، أكثر من اهتمامه بالمسائل العقدية، وكان يقرن النصر بتحقيق الإصلاح السياسي والإصلاح الديني في آن، ورأى أن كلا منهما مكمل للآخر، وعلى النقيض من هذا اقتنع محمد عبده بأن الإصلاح الديني والعلمي والتربوي يمكن أن يتم بمعزل عن الإصلاح السياسي، ومال إلى أن إصلاح الفرد والمجتمع مكمنه في إصلاح المؤسسات التربوية كالأزهر والمدارس والمساجد وجمعية التقارب بين الأديان. وبينما كان الأفغاني سياسيا ومفكرا ثوريا، لا يقبل الحلول الوسط، وينظر إلى الشعوب الإسلامية من غانا إلى فرغانة باعتبارها كتلة واحدة متكاملة، كان عبده يردد: «خلقت لكي أكون مدرساً».

لقد كان الأفغاني يؤمن بأن الإصلاح يمكن تحصيله في التو، شرط العمل من أجل بلوغه، أما الثاني فرأى أن الإصلاح عملية متدرجة، تتحقق بعد مدة، ولذا هادن الاستعمار الإنكليزي، خارجا على ثورية أستاذه الذي نادى بالكفاح ضد الاحتلال. وخالف عبده الزعيم أحمد عرابي الرأي حول التحول إلى الحكم النيابي الدستوري، محبذا البدء بالتربية والتعليم لتكوين رجال قادرين على القيام بأعباء الحكم النيابي، وتعويد الناس على البحث في المصالح العامة، بما يقود في نهاية المطاف إلى حمل الحكام على العدل والإصلاح.

* كاتب وباحث مصري

بشارة شربل

ضحية «نموذجية» ونموذج «انتصار»

ليس مصادفة بالطبع أن تنطلق مسيرة «الحرية لغزة» في ضاحية بيروت الجنوبية مع انتهاء التهدئة في القطاع. فبضعة صواريخ «حمساوية» أو «جهادية» على إسرائيل تُستتبع برد دموي، كان يمكن أن تضيف نكهة مميزة على شعار المسيرة «الصمت على الحصار حصار»، وهو عملياً تهمة جاهزة يوجهها المنظمون وعلى رأسهم «المؤتمر القومي العربي» و«المؤتمر القومي الإسلامي» وغيرهما بقيادة «حزب الله» ليس إلى إسرائيل، بل إلى عموم الفلسطينيين غير المؤيدين لـ«حماس»، وإلى عموم العرب الذين يعارضون استيلاء هذا الفريق على السلطة في غزة وتشتيته مشروع الدولة بين الضفة والقطاع، وإلى سائر الناس في الكون الذين يمتلكون وجهة نظر أخرى في الصراع، ويؤيدون أسلوباً آخر في إدارته منطلقين أيضاً من وقائع وقناعات.

غزة «نموذجية»، هكذا يوحي التمجيد للتجربة التي خاضتها «حماس» بالانقلاب على السلطة وطردها من غزة بعدما ألقى عناصرها رفاق السلاح والكفاح من «فتح» من الطبقات العليا في البنايات. والاعجاب بالنموذج الغزاوي أقوى وأهم بكثير من «إنجاز 7 أيار» الذي اقتصر على حصار الأخصام وإحراق وسائل إعلام والتسبب في مقتل بضعة أبرياء. فهناك في غزة وصلت الشكيمة حد الانتصار، أما في بيروت والجبل فوقفت حتى الآن عند حدود التوازنات.

وغزة أيضا «ضحية مثالية»، إذ يساهم البؤس فيها والإجرام الإسرائيلي المألوف ضدها في تغذية إيديولوجيا المقاومة الدائمة وإقفال أفواه الداعين إلى حلول وتسويات، حتى لو ورثوا شرعية تاريخية وظفروا برئاسة السلطة عبر صناديق الاقتراع. وهي تسمح بالتالي بالقفز فوق المصالح الوطنية الفلسطينية مثلما تتيح فرصة ذهبية لتصفية الحسابات الإقليمية عبر اللعب على أوتار الجماهير الشعبية العابرة للحدود والدول.

هكذا تستطيع إيران عبر شعاري «فك الحصار الظالم» و«السكوت عن الحصار حصار» أن تدفع بمشاعر العداء نحو الدولة المصرية إلى أقصى الحدود محملة إياها المسؤولية الكاملة عن معبر رفح، وأن توجه رسائل إلى دول الخليج عبر شريط الأخبار في «المنار» الذي مضى يعلن عن «تظاهرات مرتقبة في البحرين، حيث سيتم التجمع في مجمع جيان»، وعن «تجمعات للشباب السعودي في القطيف» ليُتبعها لاحقاً بمعلومة حول قمع المتظاهرين في البحرين، وهو ضرب من العزف على الوتر الشيعي لا يمت بصلة إلى وجوب التضامن مع غزة، بغض النظر عن التوقيت الإيراني.

لا تنفصل الأهداف الإقليمية لتظاهرة التنديد بالحصار عن الأهداف الداخلية لـ«حزب الله» وقوى «8 آذار» في لبنان، لكنها تكشف مفارقة جديرة بالاهتمام. ففي الوقت الذي يعلن فيه أولمرت إرسال مبعوث إلى تركيا لمتابعة المفاوضات مع دمشق، وتشجع سورية لبنان على التفاوض الثنائي مع إسرائيل، يعلن نائب الأمين العام لـ«حزب الله» نعيم قاسم، خطيب التظاهرة، أن المقاومة ضد التسوية وهي معنية بتحرير كل فلسطين، وتنطلق أصوات مؤكدةً أن «ثقافة المقاومة» بحاجة إلى تعميم وستبقى إلى الأبد محمية بالسلاح.

وفي هذا الإطار تبدو قوى «الثلث المعطل» في لبنان راغبة في «عرض قوة جماهيري» يختزن طاقة عنفية قادرة على كسر المعادلات في رسالة واضحة تستبق الانتخابات معلنة أن النتيجة لن تؤثر في مجريات الصراع ما دام «الشارع» هو صاحب الحق، و«السلاح» مقدسا، والملفات الإقليمية عالقة. و«النموذج الضحية» القابل للاستثمار جاهزاً في «الحصار»، ونموذج الانتصار الكامل متجسداً في «7 أيار الغزاوي» إن لم يتجسد في «7 أيار لبنان». أما وقف الأزمات الاقتصادية ومنع تفكك دولة لبنان والحؤول دون ابتعاد حلم الدولة في فلسطين فهي من آخر الأولويات.

ألم يهلل اسماعيل هنية: «سقط بوش وبقينا»؟

ألم يفتخر معظمنا بالحذاء؟!

بدر عبد الملك *

حذاء الزيدي ووسام كرازي

يبدو أن وداع الرئيس الأميركي للبيت الأبيض وختام السنة وأعيادها الميلادية لم تحفل بكل الأمنيات الطيبة، خصوصاً ما قدمته له بغداد من اتفاقيات مهمة أهم بكثير من حذاء الزيدي، إذ مكسب الاتفاقية الأمنية والعسكرية سيحظى به أوباما والإدارة الأميركية فيما ذكرى الحذاء ستظل في ذاكرة الرئيس وذاكرة الأرشيف الأميركي وإعلامه.

من دون شك فإن طريقة قذف الحذاء على وجه رئيس دولة عظمى يعتبر إهانة كبيرة للشعب الأميركي وليس لنظامه السياسي أو إدارته التي لا نفهم مغزاها بقدر ما نفهم الحالة الاستعراضية التي حاول بها صحافي مغمور أن يصبح واجهة الحديث الإعلامي العالمي في تلك اللحظة، وهذا ما كان يطمح إليه استعراض الصحافي منتظر الزيدي، الباحث عن بطولة فردية في لحظة إخفاق تاريخي وهو يشهد تبادل العناق والمصافحة بين المالكي والرئيس بوش، وهما يتبادلان متعة الابتسامات حول إنجازهما التاريخي لكل بنود الاتفاقية.

من حق الزيدي أن يفتش عن بطولته في الشارع العراقي وفي ثقافة ذلك الشارع، الذي كان جزء منه يعيش لحظة الهزيمة، فيما كان هناك جزء سعيد بأن الاتفاقية ستنتهي مع عام 1211، ويستلم الشعب العراقي مهماته في إدارة بلاده عسكريا وأمنيا، فللعراقيين ثقافتهم الخاصة مع «القندرة»، إذ من النادر أن تجد شعبا يشتم بعبارات «القندرة»، فيما العراقيون حالما يغضبون لا يجدون أمامهم إلا عبارة «يا القندرة» و«لعن أبوك يا القندرة» وهنالك سيل كبير من عبارات «القندرة» انطلاقا من تلك الثقافة التحتية، فيما حظي العقال بثقافة العلو والفخر، ولا يُلقى إلا إذا تم الشعور بالخزي، فيبدأ إلقاؤه في الأرض مع البدء بشتائم «نزلت عقالنا يا ابن القندرة» وهلمّ جرا.

ولهذا سيكون كل الحفاة في العالم سعداء بتلك الخطوة، فيما سينقل الأمن الأميركي الحذاء للمختبرات لفحصه، فربما فيه حمض نووي منذ فترة البحث عن أسلحة الدمار الشامل مرة أخرى.

ستكون لرحلة الحذاء من بغداد إلى البيت الأبيض حكايات كثيرة من الفانتازيا من بداية وضعه في المتحف إلى قصة مصانع إنتاج الأحذية والبحث عن نوع الماركة التي كان يحملها الحذاء، ولكل النكات الممكنة والقصص التي كنا نحن نتداولها يوميا، وربما يبقى الزيدي لأيام طويلة سعيدا ببطولته وهو يتلقى الصفعات خلف الجدران، ويسمع الشتائم من رجال الأمن العراقي «فشلتنا يا القندرة مع الناس!!» وسيقدم إلى القضاء تحت مواد عدة، وسيبدأ المحامون بالتفنن في البحث عن مواد ممكنة لتخفيف الحكم، فلا يوجد في القانون العراقي قصة الحذاء والرئيس الأجنبي.

لو عاش الدكتاتور يا تُرى قبل الإعدام ماذا سيفعل به؟ هذا إذا سلمنا أنه كان بالإمكان الوصول إليه بكل سهولة، كما هو ممكن مع رئيس أميركي تصور العراقيون أن الصحافي كان في ولاء كامل للنظام الجديد... من حق الديمقراطية الجديدة في العراق أن تفتخر بأنها باتت تحظى باحترام في الغرب بعد حكاية الحذاء، غير أنها داخل العراق ستُدخل جهاز الأمن في ربكة جديدة، وسيزيد من قبضته على الإعلام والصحافة في كل لقاء صحفي، فهل سيكونون سعداء بهذا أم سيصابون بخيبة أمل ومضايقات بسبب حذاء أحمق اعتبره المعادون للنظامين دلالة عظمى ورمزاً للفخر الساذج؟!

لكل حكاية وجوه عدة، وسيبدأ الشارع العراقي جداله في الحدث، وسيبحث دعاة النكتة عن كيفية سردها في المقاهي، ففي لحظة حدوثها سيبدأ التعليق والجدال المتناقض حول كل ما نتج من عملية قذف الحذاء الذي لم يحقق أي تغيير على المستوى السياسي والعسكري، ولكنه سيتفاعل بطريقته الخاصة، وسينسى الناس مع الوقت حذاء الزيدي كما نسوا «حكاية حذاء الطنبوري» بينما يخرج الزيدي من السجن إلى الشارع رافعا رأسه حافيا عقاباً له، وقد فتحت له كل دكاكين الأحذية أبوابها، فيما بدت رجلاه من الضرب داميتين.

كل تلك القصص ممكنة في سجون العراق وأقبيته، فليس للتصريحات في الصحف عن الديمقراطية أحيانا كل معاني الحقيقة، فما يقال للإعلام لا يعكس ما يدور خلف الكواليس، ومهما حدث من عقاب شديد فلن يبلغ عقاب صدام لو أنه كان على قيد الحياة، بل لم يكن مثل الزيدي أو غيره يجرؤ في رفع حذائه فوق رأسه.

ولكن كابول كانت تستقبل الرئيس بوسام رفيع امتص حزنه، وهو في الفضاء قادما من عاصمة الرشيد، فاستمع الأفغان وإدارة كرزاي من الرئيس كل التطمينات، بأن أوباما سيكمل نهج أميركا في ملاحقة الإرهاب والدفاع عن أفغانستان، وإدارة كرازي التي تعثرت في القضاء على حركة طالبان بالسرعة المطلوبة.

أخيرا عاد الرئيس بذكريين: حذاء الزيدي ووسام كرازي، ولا يعرف كيف يتعامل معهما في لحظة واحدة؟!

* كاتب بحريني

لايف بجروتسكي*

كيف نروج لمكافحة نزعة الحماية

PROJECT SYNDICATE

إن الركود العالمي الوشيك كان سبباً في وضع التدخل الحكومي من أجل إنقاذ الشركات الفاشلة في مقدمة السياسات الاقتصادية. في حديث ألقاه رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون قبيل انعقاد قمة مجموعة العشرين أخيراً، خاطب الرئيس المنتخب باراك أوباما محذراً إياه من إنقاذ شركات صناعة السيارات الثلاث الكبرى المتعثرة، زاعماً أن المنافسة العالمية جعلت من انحدار هذه الشركات أمراً لا يمكن عكسه. فالإنقاذ إذن لن يؤدي إلا إلى تأخير ما لا مفر منه ولكن بتكاليف هائلة يتحملها دافعو الضرائب.

من الصعب دوماً أن نقنع الآخرين بمثل هذه المشورة- وتتجلى صعوبة الأمر في مواجهة أسوأ التوقعات الاقتصادية خلال سبعين عاماً. وطبقاً للرأي التقليدي فإن المنافسة العالمية تعمل على نقل الوظائف وفرص العمل إلى البلدان ذات التكاليف المتدنية وتفرض ضغوطاً على الأجور في كل مكان آخر من العالم. إن العولمة تعمل على تكثيف التغيير الاقتصادي والتعجيل به، وهي تؤثر على حياة المواطنين العاديين على نحو لم يسبق له مثيل، فتصب الوقود على نيران المخاوف الشعبية. لا عجب إذن أن يستسلم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي لإغراء النزوع إلى الحماية أثناء الحملة الانتخابية التي شهدها العام الماضي، تماماً كما فعل كل من المرشحين الرئاسيين في الولايات المتحدة.

بيد أن النزوع إلى الحماية ليس بالضرورة أن يكون رد الفعل الوحيد إزاء الخوف من المنافسة العالمية. ففي البلدان الاسكندنافية، كما كانت الحال في الولايات المتحدة، اشتدت المنافسة الأجنبية بحدة أثناء العقد الماضي. واكتسبت الصين والهند قدراً كبيراً من القوة الاقتصادية، واندمجت البلدان الشيوعية المنعزلة سابقاً في الاقتصاد الأوروبي بسرعة.

ولكن الدراسات الاستقصائية التي أجرتها مؤسسة Pew Research تشير إلى أن 85% من السكان في السويد يوافقون على أن التجارة أمر مفيد لبلادهم، مقارنة بحوالي 59% فقط في الولايات المتحدة. حتى أن 75% من بين السويديين العاملين في مجال الصناعة يؤيدون التجارة الحرة. كيف قد يتسنى أمر كهذا؟

سعى الساسة في البلدان الاسكندنافية، من خلال تصميم سياسات الحماية التعليمية والاجتماعية التي تعمل على تعزيز قوة الفرد، إلى الترويج للتغيير بدلاً من منعه. والرأي العام الإيجابي في السويد لا يشكل عَرَضاً من أعراض غسيل الدماغ، بل إنه يعبر عن استجابة عقلانية منطقية للخبرات التي عاشها الناس أثناء العقد الماضي.

فمع اشتداد المنافسة وبدء الإنتاج في الانتقال إلى دول البلطيق وأوروبا الشرقية، جاء رد السياسة السويدية على ذلك بترقية مهارات القوى العاملة. نتيجة لهذا، وأثناء الفترة من عام 1997 إلى عام 2007، تضاعفت الصادرات السويدية تقريباً وسجل الإنتاج الصناعي نمواً بلغ 36%، وحققت شركات التصنيع معدلات نمو غير مسبوقة في الإنتاجية.

وفي حين سجل الناتج السنوي في الولايات المتحدة نمواً بلغ 6,2% أثناء الفترة نفسها، ارتفعت الإنتاجية السويدية بنسبة 8%. كما نجحت السويد في تحقيق فائض في الحساب الجاري بلغ 53% من ناتجها المحلي الإجمالي، في مقابل العجز الأميركي الذي بلغ 48% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. وارتفعت معدلات تشغيل العمالة بنسبة 11%، كما زادت أجور العمال العاديين بنسبة 24%، الأمر الذي غذى ارتفاعاً في الاستهلاك الشخصي تجاوز 30%.

باختصار، حتى مع تقدم العولمة، ظل العاملون السويديون يتمتعون بتحسن ملموس في مستويات معيشتهم. ورغم أن بعض الوظائف انتقلت إلى الخارج، فإن التأثير الإجمالي ظل إيجابياً إلى حد كبير.

إن السر وراء جهود التنمية الناجحة في السويد يكمن في كيفية توزيع تكاليف التغيير. فالسياسة الرسمية تهدف إلى خفض تكاليف العولمة التي يتحملها الأفراد، ولكن ليس تلك التكاليف التي تتحملها الشركات. إذ إن أصحاب المشاريع والأعمال لابد أن يواجهوا المنافسة حتى يتسنى لهم أن يتطوروا، بينما يواجه الأفراد الذين قد يتم الاستغناء عنهم صعوبات في العودة إلى العمل المنتج.

بصفتي وزيراً للتجارة في السويد طيلة القسم الأعظم من هذه الفترة، فلم أسمع قط إلى عرقلة أو تأجيل المنافسة من جانب الواردات. وفي الاتحاد الأوروبي صوتت السويد ضد تدابير مكافحة الإغراق كافة وغيرها من اقتراحات الحماية تقريباً. ولم يلق هذا أي قدر من الانتقاد من جانب الناخبين، وذلك لأن السياسات التعليمية وشبكة الأمان الاجتماعي كانت مصممة بحيث تخفف من كراهية العمال للمجازفة.

إن السياسات التعليمية تعمل على تجهيز حصة متزايدة من سكان السويد بالتعليم الأساسي، وبالتالي تعزز من فرصهم في الحصول على عمل. فضلاً عن ذلك فإن التعليم العالي في السويد مجاني ومتاح في أنحاء البلاد المختلفة. ولكن الوصول إلى فئة واحدة من الناس في كل عام لا يكفي لتلبية المطالب في ظل اقتصاد سريع التغير. لذا فقد عمدت السويد في المقام الأول إلى إنفاق قدر هائل من الموارد على تحديث مهارات الملتحقين بالفعل بقوة العمل. والحماية الاجتماعية أيضاً تتسم بطبيعة عامة عريضة. ففي البلدان الاسكندنافية، على النقيض من الحال في ألمانيا أو الولايات المتحدة على سبيل المثال، تتولى الحكومة وليس الشركات الفردية المسؤولية عن توفير أغلب سبل الحماية الاجتماعية. وعلى هذا النحو فإننا نعمل على تجنب التأثيرات غير العقلانية المقيِّدة اقتصادياً، والتي تحرم العاملين ببساطة من القدرة على تغيير وظائفهم.

فضلاً عن ذلك فإن الإعانات الاجتماعية سخية إلى الدرجة الكافية لضمان عدم اضطرار العاملين إلى بيع مساكنهم أو حتى سياراتهم نتيجة لفترات قصيرة من البطالة. والنظام لا يكتفي بحماية العاطلين عن العمل من القادرين على الاستمرار في سداد قروض رهنهم العقاري وأقساطه، بل إنه يعمل أيضاً وبصورة غير مباشرة على حماية البنوك، حيث تستمر الأسر المقترضة في سداد ديونها أو أقساط ديونها حتى في أوقات الركود. وبدلاً من التصدي لحل أنواع المشاكل الخاصة كافة الناجمة عن الظروف الاقتصادية، يصبح بوسع العمال المسرحين أن يركزوا على البحث عن وظائف جديدة وأكثر تحقيقاً لطموحاتهم في المستقبل.

لا شك أن هذه السياسات مكلفة، ولكنها تغطي تكاليفها تلقائياً من خلال تحفيز النمو وإنتاج العائدات. وكما يتبين لنا من أحداث العقد الماضي فقد نجحت هذه السياسات في خدمة الدول الاسكندنافية أثناء فترة من التدويل المتطرف. وبدلاً من الاستسلام للحكمة التقليدية فقد عمدنا إلى استغلال الإمكانيات والاحتمالات التي توفرت نتيجة للعولمة والتغير التكنولوجي.

ولكن هل ينجح النموذج الاسكندنافي في بلدان أخرى؟ إن النموذج الاسكندنافي يبين لنا على أقل تقدير أن الساسة لديهم أكثر من خيار حين يفكرون في كيفية التعامل مع العولمة. وليس بالضرورة أن تكون المنافسة الأجنبية الشديدة والتغير التكنولوجي السريع عبارة عن سباق نحو القاع. بل إن الصحيح هو العكس، فقد تكون المنافسة- والتغيير- متوافقة مع الارتفاع السريع للدخل الحقيقي وتوفير المزيد والأفضل من الوظائف.

* عضو في البرلمان السويدي ونائب رئيس البنك المركزي السويدي، وكان عضواً في مجلس الوزراء السويدي لمدة عشرة أعوام، كوزير للصناعة والتجارة بصفة رئيسية.

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»